الفصل الرابع

الاقتصاد العالمى.. بيت من زجاج

يعرف الاقتصاد بأنه: العلم الذى يبحث فى كيفية إدارة الموارد الاقتصادية النادرة واستغلالها لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من متطلباتها المادية التى تتسم بالوفرة والتنوع فى ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، كما يبحث فى الطريقة التى يوزع بها الناتج الاقتصادى بين المشتركين فى العملية الإنتاجية بصورة مباشرة -وغير المشتركين بصورة غير مباشرة- فى ظل إطار حضاري. وبالنسبة للأفراد تتمثل الموارد فى الوقت والمال والمهارة، وللدولة تعنى الموارد الطبيعية ورأس المال والقوة العاملة والتكنولوجيا.

يرتبط الاقتصاد كعلم بكافة فروع المعرفة، فهناك اقتصاد السكان، والاقتصاد السياسى والجغرافى، إلى جانب اقتصاديات الطاقة، وقد مر الاقتصاد خلال العقود السابقة بمراحل عديدة من التحولات، كان أبرزها الاقتصاد الماركسى المعتمد على التخطيط المركزى وانتشر فى الدول الاشتراكية، والاقتصاد الرأسمالى الذى قام فى أمريكا على آليات السوق والقوة الشرائية للأفراد، ووصولا إلى الليبرالية الحديثة، وإقامة اقتصاد عالمى يعمل الجميع على تشكيله وبنائه، وذلك على الرغم من تضارب مصالح العديد من المستثمرين، إلا أن المحصلة النهائية لجهودهم تظهر فى ارتفاع برج الاقتصاد العالمى، والذى يبدو للوهلة الأولى صرحا شامخا قويا، إلا أنه هش البناء، رقيق الجدار، بل هو بيت من زجاج، وكأن اشتراك الجميع فى بنائه أعطاه صبغة واحدة وضعفا كامنا فى حناياه، بدلا من القوة التى كان الجميع يأمل فيها.

ونظرا لمحدودية مواردنا فإن اتخاذ قرارات بشأن ما يمكن شراؤه من السلع

والخدمات يظل مرهونا بعوامل عدة، فعلى سبيل المثال، إذا اخترت شراء قرص «DVD» بدلا من اثنين من أشرطة الفيديو وجب عليك التخلى عن امتلاك الفيلم الثانى المسجل على تكنولوجيا أقل جودة فى مقابل جودة أعلى تقدمها «DVD»، وبالطبع، فإن كل فرد لديه مجموعة من الاحتياجات المختلفة تتأثر بالعرض فى السوق، من هنا فإن السوق هى التى تحافظ على سير الاقتصاد، واليد الخفية التى تدير عجلة الاقتصاد بحد تعبير آدم سميث فى إطار اقتصاد السوق الذى يعتمد على التنافسية داخله، وصولا إلى نظام اقتصادى أشمل يضم الحكومات بحثا عن أفضل إدارة لموارد البلاد.

تعرض الاقتصاد العالمى فى عام ٢٠٠٩ لتبعات الأزمة المالية العالمية التى تفاقمت أعراضها اعتباراً من منتصف عام ٢٠٠٨، حيث دخل فى فترة من الركود، اتسمت بتحول النمو الحقيقى الذى بلغ معدله ٣٪ فى عام ٢٠٠٨ إلى انكماش بمقدار ٠,٦٪

فى عام ٢٠٠٩، تأثرت به الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن كان أكثر حدة فى الدول المتقدمة، ويتراجع أداء الاقتصاد العالمى ووصوله إلى مستويات لم تسجل منذ الحرب العالمية الثانية أدت آثار الأزمة الاقتصادية العالمية إلى انكماش الناتج المحلى الإجمالى العالمى، وفى ظل أجواء التفاؤل وظهور بوادر الانتعاش الاقتصادي، وبالأخص فى النصف الثانى من ٢٠٠٩، ارتفع معدل الطلب العالمى على النفط منذ بداية النصف الثاني مصحوبا بانتعاش شهدته الأسواق العالمية فى الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٦، ظهر فى ارتفاع قيمة حركة الصادرات وزيادة معدلات الناتج المحلى.

ومن أبرز تداعيات الأزمة العالمية أيضاً، تفاقم البطالة مع انكماش حاد فى حجم التجارة العالمية بلغ ١٠,٧٪ فى عام ٢٠٠٩ مقارنة بنمو ٢,٨٪ فى عام ٢٠٠٨، ومع هذا فقد كانت ثقة المستثمرين فى الاقتصاد كبيرة، ففى الولايات المتحدة استمر تراجع عجز ميزانية الحكومة، وفى منطقة اليورو نجحت السياسة النقدية المتبعة فى احتواء التضخم، كما ساعد ارتفاع السيولة النقدية وما صاحبها من أسعار فائدة منخفضة على انتعاش أسواق الأوراق المالية العالمية، ظهرت دلائله فى الدول النامية أعلى منها فى المتقدمة. يأتى هذا فى الوقت الذى خطا فيه الاقتصاد الأمريكى خطوات كبيرة فاقت توقعات المتخصصين(٧٠)، حيث تضاعف من ٣١ ترليون دولار فى عام ١٩٩٩ إلى ٦٢ ترليون دولار عام ٢٠٠٨.

وعلى الرغم من أن تحرير التجارة من قيود الضرائب والجمارك وغيرها يعزز عمليات التجارة العالمية، وكوسيلة للتقدم الاقتصادى جرى العرف على قياسه بقيمة الناتج القومى، إلا أن اللافت للنظر أن الحجم المتنامى للتجارة لم يؤد إلى نمو جميع النواتج القومية المتحققة على مستوى العالم، فبحسب بيانات الثروة لعام ٢٠١٠ زادت الثروة بنسبة ٧٢٪ عما كانت عليه منذ عشر سنوات متركزة فى يد ألف ملياردير على مستوى العالم، يقابلهم حوالى ٢,٥ مليار فرد لا يملكون أرصدة بنكية على الإطلاق، أى أن دعوات تحرير التجارة، والمناداة بأن الاقتصاد العالمى هو الملجأ الأخير للإنسانية، كلام فيه نظر !!.

يذكر مارتن جاك فى كتابه «عندما تحكم الصين العالم»، نقلا عن أحد خبراء الاقتصاد، أن نصيب العالم المتقدم المكون من الولايات المتحدة الأمريكية، وأوربا الغربية، واليابان، واستراليا من إجمالى الناتج المحلى العالمى بلغ ٥٢٪ فى عام ٢٠٠١، فى حين بلغت حصة آسيا بدون اليابان ٣٠,٩٪، وستتغير هذه الصورة بأسلوب جذرى على مدى العقود التالية، وتشير التقديرات أنه بحلول عام ٢٠٣٢ ستزيد حصة مجمل الناتج العالمى لما يسمى مجموعة BRIC(*)، أى البرازيل، وروسيا، والهند، والصين عن حصة مجموعة السبعة G7 أى الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وإنجلترا، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان، وبحلول عام ٢٠٢٧، ستلحق الصين بالولايات المتحدة لتصبح أكبر اقتصاد فى العالم، ولتوضيح التنوع المتزايد المحتمل فى العالم فإنه يتوقع أن مجموع مجمل الناتج المحلى لعشرة بلدان نامية آخر (بنجلاديش، ومصر، وإندونسيا، وإيران، وكوريا، والمكسيك، ونيجيريا، وباكستان، وتركيا، وفيتنام) قد يصل إلى ثلثى مستوى مجموعة السبعة بحلول عام ٢٠٥٠، وفى تلك الأثناء سيستمر معدل المعيشة العالمى فى البلدان النامية فى الهبوط باضطراد.

أيضا تؤدى الضغوط التى يمارسها أصحاب الأسهم على مديرى شركاتهم بغية تحقيق أرباح عالية، إلى البحث عن وسائل تحقق عائدات مرتفعة، ويأتى الاستغناء عن العمالة ضمن ما تنتهجه هذه الشركات من أدوات لتقليل نفقاتها، فقد لجأت شركات عملاقة لهذا الإجراء عدة مرات، فى فبراير ٢٠٠٩ أعلنت شركة نيسان اليابانية للسيارات استغناءها عن عشرين ألف عامل ضمن خطة لمواجهة الأزمة المالية العالمية، وحذت رينو الفرنسية حذوها، بل نفذه قطاع البترول العالمى، مثل شركة إكسون موبل فى عامى ١٩٩٨ و١٩٩٩ لمواجهة آثار انخفاض عائدات البترول العالمية وتحسين الأرباح، وتوضح البيانات أن صناعة النفط الأمريكية قامت بتسريح أكثر من ٣٨ ألف عامل فى بداية عام ١٩٩٩، إضافة إلى ٢٠ ألف عامل فى شركات الخدمات النفطية. ولم يقتصر الأمر على شركات القطاع الخاص فقط، بل امتد إلى قطاع الأعمال، فقد احتج عمال البريد فى بريطانيا على خفض رواتبهم وتسريح زملائهم من الخدمة فى

(*) يشير كل حرف إلى الحرف الأول من اسم كل دولة Brasil, Russia, Indea, China

يوليو ٢٠٠٩، وبالمثل أضرب عمال وسائل النقل العام فى أثينا فى النصف الثانى من ٢٠١٠. وتلجأ الشركات لهذه الإجراءات السريعة لتحسين العائدات ورفع قيمة أسهمها حال المرور بأزمة متجنبة الحلول الأكثر تأثيرا والأطول مدى مثل مراجعة سياسات وإجراءات ترشيد الطاقة بتلك المؤسسات. إن خفض استهلاك الطاقة كفيل بتوفير جانب غير قليل من مرتبات العمالة، لذا فالأولى بهذه الشركات أن تبحث فى آليات خفض كثافة استهلاكات الطاقة، بدلا من تنفيذ سياسات خفض العمالة، ولا يعنى هذا أن إجراءات ترشيد استهلاك الطاقة سوف تحول دون تسريح آلاف العمال، ولكنها على الأقل سوف تقلل من عددهم !!.

آلية بناء الاقتصاد العالمى

يجرى بناء الاقتصاد العالمى بمعرفة الأفراد والدول، يغزل كل منهم نسيج الاقتصاد بأدواته وخيوطه، من الريف إلى المدينة، فى الدولة النامية والمتقدمة، ويقصد بالأفراد الجهود التى يبذلها القطاع الخاص فى تشكيل ملامح الاقتصاد العالمى، بالإضافة إلى الجهد الحكومى المعنى بوضع الأطر العامة والعمل على تهيئة مناخ ملائم لبناء الاقتصاد المحلى الذى يمثل لبنة فى الاقتصاد العالمى، فدخول الدول فى اتفاقيات تجارية وصناعية مع دول أخرى يفتح المجال أمام شركات القطاع الخاص لنشر أنشطتها الاقتصادية حول العالم، يتكلمون لغات عديدة تعبر جميعها بلغة المال عن طموحاتهم، يحملون أفكارهم من مكان لآخر فتتحول إلى مكعبات إضافية فى هرم الاقتصاد العالمى، ويقدر انسجام هذه المكعبات مع بعضها البعض يعلو الهرم قويا، عدا ذلك يصبح عرضة للانهيار بقدر التنافر فى أجزائه !!.

وتختلف وجهات النظر حول الاقتصاد العالمى، أو العولمة، فدعاة الليبرالية الجديدة يرون أنها الحل السحرى لمشكلات الإنسانية، باعتبارها تركز على اقتصاد السوق المعتمد على العرض والطلب، ويراها المناهضون مرحلة جديدة تستبد فيها الدول الرأسمالية بالسوق العالمى وتتحكم فيه، فتنهب خيراته وموارده، مما جعلهم يعلنون غضبهم عند عقد أى اجتماع للعولمة والتى كان آخرها فى يونيو ٢٠١٠ عندما اندلعت

أحداث شغب فى تورونتو بكندا فى سياق الاحتجاجات ضد قمة مجموعة العشرين التى احتضنتها المدينة، والاحتجاجات المرافقة لاجتماعات منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولى، وغيرها من الأحداث العالمية المرتبطة بالاقتصاد العالمى مثل دافوس ٢٠١١ والتى صدرت فيها تحذيرات عدة من تزايد الطلب على الغذاء والطاقة وإمكانية تفاقم الأمر مؤديا إلى إشعال صراعات وحروب، ويرى المحتجون أن العولمة تقود إلى كارثة، فهم يخشون من تأثيرات انتقال التجارة عبر الحدود الوطنية، وتدفق رءوس الأموال عبر الدول، على نحو آخر يعنى إنهاء العولمة فرض حواجز حكومية للحد من هذه الإجراءات، يرافق ذلك خوف من تدنى دخل الأسر بمقادير تختلف بين دول العالم المتقدم والنامى، بالإضافة إلى انكماش التجارة والصناعة داخل الدول ذاتها، ونظرا لأن كل دولة لا تستطيع تصنيع مستلزماتها فسيكون هناك عجز فى صناعات بعينها، وستحرم دول من منتجات أخرى، كما قد لا تستغل وفرة المصادر فى دولة ما كرد فعل لعدم توافر آليات الاستثمار، أو فقدان التقنيات اللازمة للاستفادة من هذه المصادر.

وفى عصر العولمة لا تستطيع دولة أن تعتمد فى تنمية مواردها الذاتية فقط دون تفاعل مع دول أخرى، أى أن تكون هناك عمليات استيراد وتصدير، سواء كانت الدولة نامية أو متقدمة فالكل يحتاج إلى التفاعل مع الآخر(٧١). إلا أن اللافت للنظر أن هذا التفاعل لا يتم بشكل يضمن حقوق الجميع، ومرد ذلك للتقسيم غير المتوازن للعمل والذى بمقتضاه تتركز الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية التى تعتمد على تكنولوجيات حديثة متطورة فى الدول المتقدمة، أما الدول النامية فتعتمد فى أنشطتها الإنتاجية والخدمية –غالبا– على تكنولوجيات تقليدية يفقدها القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية. ففى خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين زاد نصيب خمس سكان العالم الأكثر ثراء من إجمالى الثروة الكونية من ٦٠٪ إلى ٨٠٪، مما وسع الفجوة بين العالمين المتقدم والنامى.

من هنا ظهرت بعض الرؤى فى بناء اقتصاد عالمى إيجابى يتفادى التأثيرات

التى يخشاها متاهضو العولمة، داعين أن يتفهم القائمون على بناء الاقتصاد ضرورة العمل على تأسيس الاستقرار الاجتماعى للنمو الاقتصادى البناء، نمو يمكن من خلاله نقل التكنولوجيا عبر الحدود، ثم استيعابها تمهيدا لإكسابها الصبغة الوطنية مرورا بثلاث مراحل لاكتساب التكنولوجيا، تتضمن المرحلة الأولى: تعبئة الموارد البشرية والرأسمالية للاستفادة من التكنولوجيات القائمة استفادة كاملة، وتنتقل فى المرحلة الثانية التكنولوجيات الموجودة فى الدول الأكثر تقدما لكى تلحق بها، وتبنى فى المرحلة الثالثة صناعات جديدة تعتمد على التقدم فى المعرفة النابعة من عمليات البحث والتطوير الخاصة بها.

يأتى إعداد العمالة كمرحلة أولى فى تعبئة الموارد البشرية والرأسمالية لاكتساب التكنولوجيا بمعنى وجود نظم تعليم لمواجهة الاحتياجات المالية والمتطلبات المستقبلية فى المجالات المختلفة ومستويات العمل المتعددة من الفنيين وذوى التخصصات الدقيقة والباحثين، بتطبيق نظام تعليم يوجه أبناء البلد كى يلحقوا بقطار التقدم فى الدول الصناعية، ففى مطلع القرن العشرين لحق نصيب الفرد الأمريكى من إجمالى الناتج المحلى بنظيره البريطانى وأُرجع ذلك بشكل رئيسى إلى قوة عمل نالت تعليما أفضل، ويتمثل الجزء الثالث من تعبئة الموارد فى تجهيز البنية التحتية التى تجعل تفاعل الموارد الإنتاجية الموجودة فى الدولة مع بعضها البعض أكثر إنتاجا، ففى مطلع القرن العشرين أدى التحول إلى استخدام الطاقة الكهربائية وكذلك إنشاء شبكات الطرق السريعة والمطارات ونظم الاتصالات دورا كبيرا فى تفاعل الموارد والاستفادة منها.

وتعتبر الحوافز الخطوة التالية لتعبئة الموارد، فقد عبأ الفراعنة آلاف العمال لبناء الأهرامات، كما عبأت الصين ملايين الصينيين لبناء السدود، إلا أن عدم توافر الحوافز الكافية والملائمة قد يؤدى إلى انفجار هذه القوى العاملة، ومن أساليب التحفيز الإيجابية تعبئة رأس المال مع تعليم وإعداد الأيدى العاملة أو ما يطلق عليه قوة العمل، وربطهما معاً بالبنية التحتية الضرورية فى نظام من الحوافز القوية للبدء فى مرحلة جديدة تالية تأخذ عنوان «اكتساب التكنولوجيا الجديدة» تعمل بذراعين

رئيسيتين الأولى: وجود نموذج للنقل عنه، والثانية: التوسع فى إرسال البعثات العلمية وعمليات الترجمة.

تتوقف الذراع الأولى على النموذج الذى يتم النقل منه، فقد نقلت معظم النمور الآسيوية النموذج اليابانى الذى استشرف النموذج الأوروبى من قبل، وقبلهم كانت بريطانيا العظمى النموذج المثالى للولايات المتحدة الأمريكية فى القرن التاسع عشر، فنقلت أمريكا النموذج البريطانى ممثلا فى صناعة المنسوجات التى نقلتها ألمانيا أيضا عن بريطانيا، وعلى الرغم من أن خطوات التصنيع الأوروبى كانت سريعة بشكل عام إلا أنها كانت أسرع فى أمريكا، تماما مثلما كانت أوروبا فى القرن التاسع عشر وفرنسا على وجه التحديد قبلة لبعثات محمد على باشا نهلت منها العلوم وعاد كل مبعوث يؤسس لبناء العلوم التى تلقاها فى بعثته إلى جانب ترجمة ما درسه.

وغالبا ما تنظر الدول الأدنى إلى الدول المتقدمة عنها بمرحلة فى مسيرة التنمية الاقتصادية، إلا أن النموذج اليابانى كان خلاف ذلك، حيث اتبع نموذج القفز والتخطى، فبدلا من التطلع إلى الدول الأعلى مباشرة، تطلع اليابانيون إلى موقع الرواد الاقتصاديين، وإلى المسارات المستقبلية لهؤلاء الرواد.

فمنذ عام ١٨٦٨ شرعت اليابان، وبخطوات محسوبة، فى عملية تحديث سريعة، أرسلت زمرا من المتخصصين لدراسة أنظمة التعليم الأوروبى، وجيوشهم وأساطيلهم، والسكك الحديدية، ونظم البريد، وغير ذلك كثير، لقد تاقت اليابان بشدة إلى قبولها كقوة آسيوية حتى أنها حاكت الأسلوب الاستعمارى الغربى، فاحتلت تايوان، وكوريا، وجزءاً من الصين.

وعملت اليابان على النقل من أوربا فى كافة فروع المعرفة، ففى كتابة القيم «عودة الروح» يذكر الأستاذ توفيق الحكيم، أن شابا يابانيا كان يقطن الشقة المقابلة له وقت إقامته فى باريس، ولم يكن لهذا اليابانى من عمل سوى ترجمة كل ما يصدر فى فرنسا بشأن الكيمياء وإرسال ترجماته إلى اليابان، حيث تطبع وتتاح للباحثين

والمتخصصين وعامة الناس للاطلاع والتزود بالعلم، ومن المؤكد أن ذلك لم يكن فى مجال الكيمياء فقط، بل فى كافة العلوم التطبيقية والإدارية، فالترجمة رافد رئيسى من روافد العلم والمعرفة لا غنى عنه، حتى مع الإحاطة والتمكن باللغة الأجنبية، فترجمة كتاب ونشره يتيح الفرصة للمختصين وغيرهم للاطلاع على أحدث ما أنتجه العلماء فى شتى فروع العلم، ونقل التجربة وتفهمها بشكل كامل، فاللغة ليست مجرد وسيلة اتصال، بل تجسيد لكيان أمة وثقافتها.

وأخيرا، يأتى بناء صناعات جديدة تعتمد على البحث والتطوير والمعرفة كمرحلة نهائية لما تم بناؤه فى المرحلتين السابقين «تعبئة الموارد البشرية والرأسمالية» و«اكتساب التكنولوجيا الجديدة». إذ لا مفر من أن يكون للدولة نموذجها الخاص بها الذى يكتسب من ملامحها وصبغتها أكثر مما يرث من النموذج الذى تم النقل منه.

فاليابان التى كانت قدوة لاقتصاديات شرق آسيا فى النصف الأخير من القرن الماضى، بدأت تعبئة مواردها الرأسمالية من أجل إيجاد مجتمع مدخرات، كما أنها لم تكن فى حاجة إلى نظام مدرسى مستورد من الخارج فقد كان لها نظامها الخاص بها، وتعتبر الصين إحدى الدول التى اتجهت ذات المسار، يأتى هذا بعد انقضاء قرن المهانة، وهو الاسم الذى أطلقه الصينيون على الفترة من عام ١٨٥٠ حتى عام ١٩٥٠، فخلال هذه الفترة اعتمد الاقتصاد الصينى على البنوك الأجنبية الكبيرة فى شانغهاى وهونج كونج، وعلى الشركات الأجنبية ذات السلطة، وكانت الجمارك وترتيبات ضريبة الملح والخدمات البريدية، تدار من خلال الأجانب الذين احتفظوا بجميع الأرباح، وتواجدت السفن الحربية والتجارية الغربية واليابانية فى كافة الأنحاء، فى الموانئ وعلى الشاطئ وعلى نهر يانجزى، وباستثناء بضع منشآت صينية كان تَطَلّع الصناعة الحديثة بأكمله «مصانع النسيج، الدخان، السكك الحديدية، السفن، الاسمنت، الصابون، مطاحن الدقيق،....» تحت سيطرة شركات أجنبية، تلى هذه الفترة البدء فى مشروع عملاق لإعادة توزيع الأراضى، وإقامة كوميونات ضخمة استخلص فيها قدر كبير من فوائض زراعية على شكل ضرائب على الفلاحين.

نشر البنك الدولى دراسة حول أسباب نجاح الاقتصاديات الناهضة فى كوريا الجنوبية والبرازيل والهند والصين، أوضحت بجلاء أن السر فى نجاح هذه الدول يكمن فى التركيز على الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة، وبالتالى ارتفعت القيمة المضافة(٧٢). ولبيان ذلك نجد انخفاض مساهمة التكنولوجيا التقليدية فى كوريا الجنوبية من ٢٨٪ فى أوائل التسعينات إلى ٤٪ عام ٢٠٠٥، بينما ارتفعت مساهمة التكنولوجيا المتقدمة لنفس الفترة من ١٨٪ إلى ٤٢٪. أما الصين فقد تقلصت مساهمة الصناعة التقليدية من ٤١٪ إلى ٢٩٪ لنفس النطاق الزمنى، صاحبها ارتفاع مشاركة التكنولوجيا المتقدمة من ٢٪ إلى ٣٠٪. وفى الوقت الراهن، تحتل صناعة المعدات الكهربائية والمواد الكيمائية المراكز الأولى فى هذين البلدين، بينما تتأخر صناعة النسيج.

ليس من قبيل المبالغة، إطلاق لقب معجزة على تجربة سنغافورة، التى نهضت من نقطة قريبة من الصفر، لتقف بين عمالقة آسيا الصناعيين الكبار، فهذه الدولة – الجزيرة التى لا تتعدى مساحتها ٢١٤ ميلا مربعا، والمحرومة من النفط والثروات الجوفية، استطاعت خلال أربعة عقود، بقيادة لى كوان يو، أن ترفع دخل الفرد من ٤٠٠ دولار عام ١٩٥٩، إلى ٢٢ ألف دولار عام ١٩٩٩، وتصبح حاضرة متلألئة، تبهر أنظار حتى هؤلاء الذين يتربعون على عروش السلطة والمال فى الغرب الرأسمالي(٧٣).

كان بناء اقتصاد وطنى قوى فى بلد صغير يفتقر إلى الثروات الطبيعية أصعب التحديات التى اعترضت لى كوان فاتجه إلى استقطاب الشركات العالمية الكبرى لاستثمار أموالها فى سنغافورة، لتتوالى سلسلة من العقود الكبرى مع الشركات الأجنبية من كافة الجنسيات، أمكن اجتذابها إلى الجزيرة بفضل السياسة الذكية والعملية للقيادة السياسية، حيث حرصت –منذ البداية– على تأسيس قاعدة أساسية من أبنية ومنشآت أقيمت بمواصفات عالمية ممتازة، بدءا من مستودعات التخزين، وأبنية المصانع، وانتهاء بمساكن المهندسين الأجانب والخبراء التى تحيط بها الورود وملاعب التنس، بحيث كانت العروض المقدمة من الحكومة السنغافورية شيئا يصعب رفضه من قبل الشركات التواقة إلى التوسع عالميا فى بيئة تتوافر فيها اليد العاملة

الرخيصة، والمنشآت الجاهزة، والاستقرار الأمنى والسياسى فى ظل حكم ديمقراطى برلماني، معروف بنزاهته، وانخفاض معدلات الفساد فى أجهزته الإدارية، ونجحت التجربة بشكل فاجأ أصحابها أنفسهم، وتحولت سنغافورة إلى مركز تجارى وصناعى وتخلصت من هاجس الزوال أمام تحدى الدول المجاورة العملاقة.

اقتصاد دوت كوم

باكتشاف النفط فى العديد من دول العالم ظهرت موجات الثراء النفطى فى الخليج العربى، وبعض مناطق شمال إفريقيا مثل ليبيا والجزائر، وأمريكا الجنوبية والشمالية، فأخذت عائدات الاستثمارات النفطية تنمو بسرعة كبيرة على دولها، أشبه بالقفز منه إلى السير، ليرتفع على أثرها الدخل القومى فى هذه البلدان خاصة بعد عام ١٩٧٣، محققة معدلات نمو غير مسبوقة وغير متوقعة، اعتبرها الكثيرون غير معبرة عن أداء اقتصادى متميز بل رد فعل طبيعى لاكتشاف ثروة النفط، إلا أن المتابع لما يجرى فى تلك البلدان يجد أن هناك نمواً فى قطاعات أخرى نجحت الدول الخليجية فى تنميتها منها قطاعات الإسكان، والتجارة.

وقد انعكست التطورات فى جانب الإيرادات النفطية على تحسن الأوضاع المالية للشركات العاملة فى الدول المصدرة الرئيسية للنفط وعلى وجه الخصوص الشركات النفطية، الأمر الذى أحدث أثراً إيجابياً على الإيرادات الضريبية فى تلك الدول. فقد ارتفعت حصيلة ضرائب دول المجموعة بنحو ١٦٪، ورغم هذا النمو فإن حصيلتها لا تزال تمثل مصدراً بسيطاً لجميع دول المجموعة، حيث شاركت بـ ٧,٤٪ من إجمالى الإيرادات و٢,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالي، باستثناء الجزائر حيث ساهمت ٢١٪ من الإيرادات و٩٪ من الناتج المحلى الإجمالي. وبالنسبة للدخل من الاستثمار، تشير البيانات المتوفرة لبعض الدول العربية أن مساهمته بلغت فى قطر ٢٢٪، وفى عمان ٧,٥٪ من الإيرادات فى عام ٢٠٠٦.

تميز الاقتصاد القديم بأسواق ثابتة نسعى إليها ولا تسعى إلينا، اللهم إلا فى شكل الباعة المتجولين الذين يجوبون المدن والقرى أملا فى بيع بعض منتجاتهم،

والآن صارت الأسواق تزخر بكل غريب فى حركة ديناميكية تعتمد فى جوهرها على المعلوماتية، تحولت فيه سبل عرض البضائع من الذرة «Atom» إلى البت «Bit»، ومن الثروة المرتكزة على ملكية الأصول الملموسة «مصنع، ماكينة، مخزون، .. الخ»، إلى تحقيقها من خلال أصول معلوماتية غير ملموسة، من ملكية السلع إلى الحصول على الخدمات، من الإنتاج والمبيعات إلى العلاقة بين المستهلك والتسويق(٧٤).

لقد أصبحت المعرفة قوة دافعة ومحركا أوليا للاقتصاد الحديث، وبالمعرفة يُزيد العمال إنتاج مصانعهم، والفلاحون ثمار أراضيهم الطيبة، وتنتشر الأسواق الافتراضية فى بقاع الأرض تعرض سلع ومنتجات ذات قيمة مضافة، وبالمعرفة أيضا نتجول فى أسواقنا الافتراضية، نعاين ونقارن، نشترى ونستبدل، فتحول نقودنا من خانة حساباتنا من البنوك إلى جيوب أولئك التجار قبل أن يرتد إليك طرفك، لقد اختزلت المسافات، وتلاشت الحدود، وأصبحت المنتجات والمأكولات التى تتزين بها سلسلة المحلات العالمية المنتشرة فى أنحاء العالم على موائد أهل القرى. كنت فى زيارة لمدينتى الصغيرة جدا عندما دعيت لتناول العشاء فى منزل أحد الأصدقاء، الذى ما لبث أن أخبرنى أن الزيتون الذى نتناوله والشاى الذى سوف نحتسيه فيما بعد تم شراؤهما من بلدين أحدهما أوربى والآخر آسيوى بتمرير بطاقته الائتمانية فى ماكينة المتجر المقابل لمنزله، وأن صاحب المتجر اعتاد شراء بضائع بعينها من دول شتى، معتمدا على خدمة البريد السريع فى الحصول على هذه المنتجات.

وتعد الشبكة العنكبوتية صاحبة الدور الرئيسى فى اقتصاد المعرفة خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الرقمية التى يمكن توزيعها عبر الشبكة كالبرمجيات، والكتب، والتسجيلات الموسيقية والخدمات البنكية والسياحية وغير ذلك، لقد غيرت الإنترنت بصورة جذرية أداء الشركات سواء المحلية أو العالمية، ليس فقط تلك التى تتعامل من خلالها، ولكن حتى المحلات الصغيرة والأكشاك التى لا تستخدمها تأثرت مباشرة بالإنترنت، وذلك من خلال المنتجات التى تعرضها، ويسأل عنها المشترى البسيط.

كما أتاح الاندماج ما بين قوة الكومبيوتر والاتصالات ووسائل الإعلام – انطلاق

فيضان التكنولوجيا مزيحا الحدود إلى غير رجعة، جعلتنا نتصفح الويب على التليفزيون بدلا من أجهزة الكومبيوتر، كما يمكن مخاطبة أصدقائنا فى أى مكان بواسطة الكومبيوتر ومن دون أن نلمس أجهزة التليفون، وتقريبا هناك ابتكار جديد كل يوم فى مجال الميديا والأجهزة والوظائف على الأجهزة القديمة، ونتيجة لذلك فإن إدارة العديد من الشركات عن بعد أصبحت أكثر يسرا، لتتحول عوائدها إلى لبنات ترفع من قامة الاقتصاد المبنى على المعرفة، وترفع من أرباح المنتجين(٧٥).

فى هذا الإطار تعد شركة جوجل أحد نماذج الشركات العالمية الناجحة فى العالم الرقمى، فهى مثال لشركة تحصد أرباحا هائلة من مصدر واحد هو المعلوماتية.إن كل فرد منا يثق أو يعتمد –على الأقل– على أحد منتجاتها التى تشمل محرك البحث جوجل، والبريد الإليكترونى gmail، والحديث عبر Google Chat، وخرائط Google Maps، ووثائق جوجل Google Documents، ويوتيوب Youtube، وغيرها، حيث تصل الخدمات التى تقدمها الشركة إلى ٢١ خدمة فى مجالات عديدة تعتمد كلها على المعلوماتية(*). وفى عام ٢٠٠٨ مثل الإعلان على محرك بحث جوجل ٩٨٪ من أرباح الشركة التى بلغت ٢٢ مليار دولار، ارتفعت فى عام ٢٠٠٩ إلى ٢٣,٦ مليار دولار. يرجع السبب فى بقاء محرك بحث جوجل كمصدر كبير للدخل، وأيضا يتفوق على كافة محركات البحث الأخرى، بمراجعة قصة الشركة التى أسسها سيرجى برين ولارى باج –خريجى جامعة استانفورد– عام ١٩٩٨، فى ذلك الوقت كان البحث عن كلمة مثل «سيارة» يعود بمواقع لصور إباحية أكثر من تلك التى نبحث عنها، وكان التطور الذى أضافته جوجل يتلخص فى الاعتماد على خوارزمية جديدة تسمى «Page Rank» والتى تعتمد على استخدام الروابط بين المواقع بشكل أكثر دقة، وهو خلاف ما كانت محركات البحث الأخرى تعتمد عليه، حيث كانت تبحث عن أكثر

(*) Google Search, Gmail, Google Chat, Google Voice, Google Maps, Google Documents, Google Calendar, Google Buzz, Google Earth, Google Chrome, Google Reader, Google News, YouTube, Blogspot, Google Profiles, Google Alerts, Google Translate, Google Book Search, Google Groups, Google Analytics, and Google 411.

أكثر الروابط التى تتضمن الكلمة طلبا. إن ما فعلته جوجل يسمى «حكمة الزحام» فبهذه الآلية أظهرت نتائج البحث على جوجل مواقع غير مشهورة لكنها ذات صلة مباشرة بكلمة البحث، لقد أبهرت هذه الآلية مؤسسى محرك ليكوس Lycos وأيضا ياهو yahoo الذين كتبا معربين عن دهشتهما وإعجابهما بهذه التقنية التى ابتكرتها جوجل.

ولكن من أين تأتى أرباح جوجل فى الإعلانات إذا كانت الصفحة الرئيسية لمحرك بحثها لا يحتوى على أية إعلانات، فقط صفحة بيضاء تحتوى مساحة لكتابة كلمات البحث ومفاتيح لإصدار الأمر للمحرك بالعمل وأن يجوب صوامع البيانات العملاقة المنتشرة فى كافة أنحاء العالم ليعود لافظا نتائج البحث، ويرجع السبب فى الاحتفاظ بهذا الشكل لصفحة محرك البحث إلى قناعة باج وبرين بأن تبقى الصفحة بهذا الشكل بحيث تعطى انطباعا للمستخدم أن جوجل لا تهتم سوى بما يريد البحث عنه، وأن تركيزه سوف ينصب على ما يريد أن يبحث عنه وليس فى الإعلانات التى تملأ وتزدحم بها صفحات محركات البحث الأخرى، ثم يأتى من بعد ذلك الدخل الذى تحققه جوجل من الإعلانات والذى يأتى من طلب المستخدم، فعلى سبيل المثال عندما نكتب «أين أستطيع أن أجد أفضل سيارة؟»، تأتى النتائج ذات العلاقة بالمواد الإعلانية المدفوعة القيمة معتمدة على منهجية «التكلفة لكل ضغطة»، بمعنى دفع جهات الإعلان قيمة محدودة مع كل ضغطة بنان مستخدم، تدفعها جهات الإعلانات لشركة جوجل، ولتنفيذ هذه الآلية ابتكرت جوجل برنامجاً يربط بين مواقع إعلانات بعينها وملايين شروط بحث ذات علاقة بالكلمات التى نبحث عنها، والتأكد من أن هذه الإعلانات تحقق قيمة مضافة للشركات صاحبة الإعلان من خلال نظام وضعه اقتصاديون متخصصون.

إن البناء على أركان الاقتصاد القديم الذى اعتمد على ثنائية قيمة المنفعة وقيمة التبادل والذى أسس له أمثال آدم سميث، وكارل ماكس، وجون كينز، وغيرهم، وصولا إلى الليبرالية الحديثة، استرعى استنباط أفكار ورؤى جديدة للاقتصاد المعرفى، اعتمدت على تلاحم الفكر الاقتصادى بما حوله من أفكار ومجالات عمل تجارى

اعتادها الناس فى كافة بقاع المعمورة، مضافا إليها تلك الأنشطة والمجالات التى يستولدها أصحاب الأفكار والرؤى كل صباح، ألجأت علم الاقتصاد إلى الاندماج معها، ومفارقة عزلته التى نشأ فيها قديما بمعزل عن العلوم الإنسانية التى تبحث فى احتياجات البشر، وسبل معيشتهم، وتكيفهم مع الواقع، واستشراف المستقبل آخذا فى الاعتبار تداعيات نمو الاقتصاد الصناعى، وما سببه لكوكب الأرض من اعتلال صحة وسقم مقيم، تبددت فيه ثروات طبيعية جمة، فاقتلعت غابات، وأحرقت حقولاً، وجفت زروع، وهزلت ضروع، وتصحرت بساتين، وغاضت مياه، ووقف الإنسان بين هذا كله عودا يابسا ياشسا، زائغ العينين، مشتت الفكر، متسائلا ...» يا إلهى !! ماذا عساى أفعل؟» !!.

برواز: (٦)

لدى صديق نطلق عليه السيد «دوت كوم»، ويرجع السبب فى ذلك كونه يقضى معظم أشغاله باستخدام الإنترنت، بالإضافة إلى ولعه الشخصى بشراء المنتجات الإلكترونية والتى تحظى بسوق رائج على الشبكة العنكبوتية، وقد استدعى الأمر أن يمتلك صاحبنا بطاقة ائتمان يستطيع بموجبها شراء مستلزماته عبر شبكة الإنترنت، من هذا المنطلق أصبح قادرا على استحضار السوق التى يرغبها فى أى وقت، فالأسواق فى كافة المجالات والتخصصات متاحة، ابتداء من إبر الحياكة وانتهاء بالطائرات واليخوت، قادرين على تفحصها من على ظهر جمل أو متن طائرة، أو مختلياً فى كهف أعلى الجبل أملا أن يعصمنا الله من طوفان المعلومات الهادر!.

لقد أضحى اقتصاد اليوم يتعامل مع أشياء مادية مثل السلع والمنتجات والمعدات وأخرى لا مادية مثل البرمجيات، ونظم المعلومات، والتفكير للغير، فهناك مؤسسات دولية تعمل فى مجالات مختلفة تعلن من حين لآخر عن رصد جوائز مادية قيمة لمن يقدم لها أفكارا جديدة ابتداء من تصميم العلامة المميزة للشركة «اللوجو» وانتهاء بنظم التسويق والعرض وابتكار المنتجات، لقد أصبحت المعرفة عنصرا أصيلا من

مكونات الإنتاج لا مجرد عامل إضافى كما فى النموذج الماركسى، وهو ما يعنى أن اقتصاد اليوم يعتمد على أربع ركائز هى: قيمة المنفعة، قيمة التبادل، قيمة المعلومات وقيمة المعرفة.

كما أصبح لدى الملايين القدرة على إدارة أعمالهم وتجارتهم وتصريف أموالهم دون مراعاة للحواجز الجغرافية، فصاحب العمل أو المدير يستطيع الآن مشاهدة ما يجرى فى مقر العمل على هاتفه المحمول من أى مكان، وأن يتدخل فى إجراءات البيع والشراء، وتوجيه الموظفين نحو أعمال بعينها، كما تولدت رءوس أموال هائلة نتيجة استثمار الكثيرين فى تكنولوجيا المعلومات، وتقديم خدمات لآخرين اعتمادا على موقع إلكترونى يتكلف سنويا ما دون الألف دولار !!.

السعادة؟.....أنا لا افهمك؟!

«أنا سعيد.... إذا أنا موجود» أذكر هذه الجملة على غرار ما كتبه سارتر» أنا أفكر.... إذا أنا موجود»، فإحساسنا بالسعادة هو مصدر تمسكنا بالوجود، بالحياة على ظهر هذه الأرض، وأملا فى غد يشرق فى العالم الآخر، حيث السعادة الأبدية. ولم لا نبحث عن السعادة وهى التى تصبغ حياتنا بالعواطف الجياشة والميول الإيجابية، والاندماج مع المحيطين خاصة والمجتمع عامة؟

وإذا كانت المبادئ الأربعة للسعادة تتلخص بحسب رأى الدكتور إبراهيم الفقى فى كتابه «التحكم فى الذات» (٧٦) هى :الهدوء النفسى الداخلى، والصحة السليمة والطاقة العالية، والحب والعلاقات الطيبة بالآخرين، وتحقيق الذات، فإن آخرين عبروا عنها بطرق شتى فى محاولات للوصول إلى منابع السعادة منها: أن المفهوم الكلى للسعادة يكمن فى الرفاهية الشخصية، إلا أن الرفاهية الشخصية نسبية، تختلف من شخص لآخر، فالأشخاص الأكثر ثراء يسعون لأن يكونوا أكثر سعادة من الأفراد الأقل دخلا(٧٧)، وهناك دليل قوى على أن الأشخاص الأكثر نجاحا أكثر سعادة ويحققون عوائد مالية أعلى، كما تشير العديد من الدراسات أن الاعتياد على أحد مستويات الرفاهية يؤدى إلى إحساس الشخص بالملل، مما يؤدى معه إلى عدم الشعور بالسعادة والبحث عن وسائل جديدة لجعل الحياة أكثر سعادة.

ومع ارتباط السعادة بالثروة، فقد أصدر Credit Suisse Research Institute في ٨ أكتوبر ٢٠١٠ تقريره السنوى عن توزيع الثروة فى العالم(٧٨)، مبينا أن احتمالات تزايد الثروة العالمية فى عام ٢٠١٥ تسير تجاه الزيادة بحوالى ٦١٪ عما كانت عليه فى عام ٢٠١٠ لتصل إلى ٣١٥ ترليون دولار فى ذلك الوقت، وأن الثروة الحالية التى يمتلكها ٤,٤ مليار شخص على مستوى العالم زادت بنسبة ٧٢٪ مقارنة بعام ٢٠٠٠، لتسجل ١٩٥ ترليون دولار فى عام ٢٠١٠، كما أن معدل نمو الثروة فى الدول الناهضة تسجل أعلى معدلاتها، فالصين تحتل المركز الثالث عالميا فى توليد الثروة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وبزيادة تقدر بحوالى ٣٥٪ عن ثروة فرنسا –أغنى دول الاتحاد الأوربى.

وفى أعلى هرم الثروة العالمى يوجد ألف ملياردير، منهم ٢٤٥ فى آسيا، و٢٣٠ فى أوربا، وحوالى ٥٠٠ فى أمريكا الشمالية، وبالتحرك فى الاتجاه السفلى لهرم الثروة نجد حوالى ٨٠ ألف فرد تزيد ثروة كل منهم عن ٥٠ مليون دولار، وتعد كل من سويسرا والنرويج أغنى دولتين على مستوى العالم من حيث متوسط الثروة لكل فرد، حيث تسجل كل منهما ٣٧٢ ألف دولار و ٣٢٦ ألف دولار، على الترتيب، وتأتى أستراليا فى المرتبة الثالثة بنحو ٣٢٠ ألف دولار.

وفى سفح الهرم يوجد ٣ مليار فرد نصيب كل منهم أقل من عشرة آلاف دولار، و ١,١ مليار نسمة أقل من ١٠٠٠ دولار، منهم ٣٠٧ مليون شخص فى الهند، وحوالى ٢,٥ مليار فرد لا يملكون أرصده بنكية، وفى منطقة الشرق الأوسط، يصل نصيب الفرد من الثروة فى قطر حوالى ١٠٩ ألف دولار اعتمادا على عائدات الغاز الطبيعى، متفوقا على نظيره فى كوريا واليونان والبرتغال وإسبانيا، لكنه أدنى قليلا من المتوسط الأوربى المرتكز على الابتكار والتصنيع.

فهل يعنى ذلك أن أقصى رتب السعادة فى الكون تنحصر فى ألف شخص فقط، وإذا أردنا أن نكون أكثر تفاؤلاً فإننا سنضيف إلى هذه الألف نحو ثمانين ألف آخرين، أى أننا نتحدث عن قرابة ١,٢٪ سعيد فى كوكب الأرض، فهل يعبر ذلك عن

مستوى السعادة التى يعيش فيها الكثيرون سواء فى ظل العلاقات الأسرية السوية، أو مستوى دخل يساعد على تحقيق المطالب المادية مثل شراء أجهزة منزلية أو سيارة أو تليفون محمول، وغيرها من المستلزمات الرئيسية والكماليات، بالإضافة إلى تحقيق المطالب الروحية مثل السفر لأداء فريضة الحج، أو مناسك العمرة، حيث يحرص أفراد عديدون على هذه الرحلات الدينية ملتمسين من أدائها سعادة ورضا نفسى جراء تحقيق رغبات مشروعة، أمر آخر يساهم فى تحقيق السعادة ألا وهو طبيعة عملنا، ومدى حبنا لهذا العمل، ومستوى نجاحنا فيه، وما يحققه النجاح من مكانة اجتماعية، أضف إلى ذلك محيط مجتمعنا الذى نعيش فيه زاخرا بالأصدقاء والمعارف والأصحاب، مع اختلاف مشاربهم وانتماءاتهم، ودرجة رقى الحوار فيما بينهم.

وفى النهاية، هناك عباءة كبيرة صنع نسيجها من حريتنا وقيمنا الشخصية، تستطيع أن تعطينا دلالات كثيرة للسعادة التى يعيشها المواطن فى دولته، حيث شرعية الحاكم، والنظم الديمقراطية التى تحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والحدود الواضحة للحرية الشخصية، مع مراعاة جانب وإطار القيم المستمدة من العقيدة والعرف فى كل مجتمع.

أنماط الاستهلاك

يرتبط تطور قطاع الطاقة بالاقتصاد من حيث التقنيات الحالية لإنتاج الطاقة ومدى تأثرها بتطور الاقتصاد العالمى وما يترتب على اندماجه من ابتكار تقنيات جديدة لإنتاج الطاقة، إن غالبية نظم إنتاج الطاقة الحالية تعتمد على المحطات الهائلة الحجم، سواء الحرارية أو المائية أو النووية، وقد واكب ظهور هذه الأفيال من المحطات التوسع الهائل فى الاعتماد على الطاقة الكهربائية وتوافر الفحم فى مناطق كثيرة من العالم واستكشاف حقول النفط العملاقة فى أرجاء المعمورة، ويتكون نظام الطاقة التقليدى من محطة عملاقة لإنتاج الكهرباء توصل بمحطة محولات تربط بين محطة التوليد والشبكة الكهربائية التى تشبه فى عملها مجرى الماء الذى يتوافر على جانبيه قنوات الصرف (المستهلكون بأنواعهم) وقنوات الإمداد (المنتجون بأنواعهم)، وفى هذه

المنظومة لا يشغل المستهلكون سوى توافر الطاقة الكهربائية التى يعمل المنتجون على توليدها وضخها فى الشبكة الكهربائية، غير مكترثين بجودة أجهزتهم التى تستهلك الطاقة أناء الليل وأطراف النهار، ولا مدى كفاءتها وتأثيرها على جانب التوليد، ولا استقرار الشبكة الكهربائية التى تئن تحت وطأة أنظمة استهلاك بالية تضر أكثر مما تنفع، أنظمة استهلاك تعلن شره الإنسان لكل جديد لا رغبة فى التطوير ولكن بحثا عن شئ يشبع غرائزه المتفجرة استهلاكا !!.

هناك ركائز رئيسية لاقتصاد كل دولة، فالاقتصاد الذى يرتكز على الإنتاج الكبير، يتطلب طبقة متوسطة كبيرة ذات قدرة شرائية تكفى لشراء السلع والمنتجات التى سيتم طرحها فى الأسواق، ويطلق عليه النظام الرأسمالى، وفى هذا النظام تظهر القدرات الكبيرة لتحالف الطبقة المتوسطة والتى تتبدى فى انتشار محلات التسوق العملاقة، التى تتيح للزبائن تجميع قوتهم الشرائية للضغط على المنتجين وخفض الأسعار، فسلاسل محلات التسوق مثل وال مارت، كارفور، وسبينس، تستطيع الضغط على أصحاب الماركات العالمية والحصول على تخفيضات على هذه السلع اعتمادا على حجم المبيعات الهائل والذى يمثل القوة الشرائية لفرادى المستهلكين.

ومع أن الأرباح التى حققتها النظم الرأسمالية يجب أن تنعكس على العمالة، إلا أن العديد من الدراسات تشير إلى عدم تحقق ذلك، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية جنت الصناعة الأمريكية أرباحا طائلة خلال سنوات الحرب، حرص فيها العمال على عدم الإضراب أو الضغط لزيادة رواتبهم، إلا أن العمال لم يحصلوا فى المقابل على أى زيادة لسنوات (٧٩)، يأتى هذا على الرغم من أن الأرباح التى حققتها الصناعة الأمريكية فى ذلك الوقت كانت كافية لرفع الأجور إلى ما بين ٤٠-٥٠٪، دون الحاجة إلى رفع أسعار المنتجات.

وهناك دول أخرى قام اقتصادها على مبدأ التخطيط المركزى، تحت اسم النظام الاشتراكى وخاصة فى الاتحاد السوفييتى الذى بدأ الخطط الخمسية منذ عام ١٩٢٩، ومع ذلك فقد استخدم اصطلاح التخطيط أيضاً فى ألمانيا النازية منذ الثلاثنيات

كشكل من أشكال التدخل الحكومى فى الحياة الاقتصادية، وبعد الحرب العالمية الثانية انتشر استخدام أسلوب التخطيط المركزى فى دول الكتلة الاشتراكية فى أوربا كما استخدم فى عدد من الدول النامية التى تأثرت بالمذاهب الاشتراكية(٨٠).

وترجع أكبر مشاكل التخطيط المركزى إلى تركز الاختيارات الاقتصادية فى يد سلطة مركزية يفترض فيها المعرفة الكاملة بالموارد المتاحة والإمكانيات المتوافرة، فضلاً عن الرغبات وسلم الأفضليات بين هذه الرغبات. وهى مجموعة من الافتراضات يصعب أن تتحقق، فهناك دائماً استحالة توفير المعلومات الكافية، وهناك خطر زيادة تكلفة هذه المعلومات، وغلبة إرادة البيروقراطية ثم الجهود وانعدام الحافز على التقدم والتغيير، ولذلك أخذ إنكار التخطيط المركزى فى التراجع لدى معظم الدول، وبدأت السوق تستعيد دورها فى هذه الدول، وتأكد هذا الاتجاه مع انهيار وسقوط الدول الشيوعية فى نهاية الثمانينيات.

وسواء فى هذا النموذج أو ذاك فقد تفشت ظاهرة نهم الاستهلاك خلال العقود الماضية تنقل عدواه بين كافة الطبقات، فمع خروج الدول الأوروبية منهكة من الحربين العالميتين الأولى والثانية، وظهور مشروع مارشال الذى أعلن فيه وزير خارجية أمريكا جورج مارشال فى محاضرة له فى جامعة هارفارد فى ٥ يونيو١٩٤٧ عن مبادرة مهمة، عرفت باسم «مشروع مارشال» الذى يدعو فيه إلى وضع برنامج خاص لمعاونة أوروبا اقتصاديا مبينا أهمية إعادة إحياء الاقتصاد الأوروبى، وطالب جميع الدول الأوروبية بالتعاون فيما بينها لوضع خطة لإعادة التعمير، مع استعداد الولايات المتحدة للمساهمة المالية فى هذا البرنامج شرط أن تتقدم الدول الأوروبية بطلب فى هذا الشأن(٨١).

ويعتبر مؤشر كثافة الطاقة أحد المؤشرات الهامة التى تربط بشكل مباشر بين استهلاك الطاقة والاستثمار، حيث يكشف هذا المؤشر عن قدر الطاقة المستهلكة مقاسة بالطن بترول مكافئ فى إنتاج ما قيمته ألف دولار، ويمكن استخدام هذا المؤشر لقياس استهلاكات الطاقة الأولية أو الكهربية، ففى عام ٢٠٠٤ بلغ أدنى

قيمة لهذا المؤشر ٠,٠٩ فى هونج كونج، تليها تايلاند بقيمة ٠,١٥، ثم بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فى حين تبلغ فى الولايات المتحدة الأمريكية ٠,٢٥ طن بترول مكافئ لكل ألف دولار، أما فى مصر فيبلغ هذا المؤشر ٠,٤٩.

برواز: (٧)

لا يصنف الشارع الذى أقيم فيه بالقاهرة على أنه تجارى، فهو شارع سكنى هادئ، غير مفر لأصحاب المحلات أن يستثمروا فيه، فهم يبحثون عن الشارع المزدحم بالمارة الذى يحقق أعلى نسبة مشاهدة من الزبائن وبالتالى يمكن أن يحقق مبيعات عالية غير أنه منذ حوالى العامين أقدم أحد هؤلاء المغامرين على افتتاح فرع أحد ماركات الملابس العالمية، ومع سعادتنا بهذا المحل -الذى سيغنينا عن التسوق من الشوارع التجارية المزدحمة التى لا أحبها- إلا أننا أشفقنا أن يغلق المحل أبوابه وأن تضيع استثمارات الرجل هباءً منثورا كرد فعل لهدوء الشارع وعدم الإقبال عليه، وعندما ذهبت للتسوق منه وتقدمت لدفع قيمة فاتورة المشتريات سألتنى «الكاشير» فى أدب إن كنت أرغب فى تلقى أخبار العروض والتخفيضات التى يعلنها المحل عبر خدمة الرسائل القصيرة «SMS» على هاتفى المحمول، رحبت بالفكرة وكذا زوجتى التى أعطتها رقم هاتفها الخاص، ومع مرور الأيام كنا نتلقى رسائل تتضمن إعلانات عن التخفيضات التى يقوم بها المحل، وفى الوقت الذى كنت أقوم فيه بحذف الرسالة من هاتفى، كانت زوجتى تقرؤها بشغف وتمررها إلى صديقاتها فيرتبن للخروج معاً فى رحلة تسوق مشياً على الأقدام، يعدن فيها محملات بشنط الملابس، وتحكى لى عن الزبائن الذين يتوافدون على المحل، وكيف أنه دائما مزدحم بهم، لقد كانت خدمة الرسائل القصيرة التى تبناها المحل مجدية فى إيجاد رابط بينه وبين زبائنه الذين يرتادونه ولو للمشاهدة، وأيضا فى تحويل هؤلاء الزبائن من مجرد مشترين، إلى مروجى إعلانات لصالح المحل وذلك عندما يمررون الرسائل التى تصلهم إلى أصدقائهم، أى أنهم كانوا يعملون -لبعض الوقت- بالمحل !!.

أى أن الحصول على منتجات بقيمة ١٠٠٠ دولار فى مصر يستلزم قدرا من الوقود يعادل ٤٩٠ كيلو بترول مكافئ تعادل ٣٠٠ دولار بسعر متوسط للبرميل ٨٠ دولار، نجد أن تكلفة الطاقة اللازمة للحصول على منتجات بقيمة ١٠٠٠ دولار، وهى قيمة عالية جدا إذا علمنا أن التكلفة المقارنة لنفس القدر من المنتجات فى هونج كونج يستلزم ٥٣ دولار فقط مما يقدم أحد تفسيرات انخفاض تكلفة المنتجات الواردة من دول شرق آسيا.

وعلى الرغم من ذلك ينظر الكثير من المتخصصين إلى مؤشر كثافة الطاقة بشئ من الريبة، حيث لا يعبر بدقة عن مستوى استهلاكات الطاقة فى عمليات الإنتاج، قدر مايشير إليها مقارنة بالدخل، فدول الخليج العربى تبلغ معدلات استهلاك الطاقة بها مستوى كبيراً يفوق نظراءه فى باقى الدول العربية، ومع هذا فإن مؤشر كثافة الطاقة فى هذه الدول أقل من غيره نظرا للدخل الهائل الذى تجنيه هذه الدول من عائدات البترول والغاز، ومن ثم فإن النظر فى معدلات استهلاك الطاقة طبقا لطبيعة الإنتاج يعطى نتائج أكثر دقة.

أوربا

مع تحول الدول الأوروبية من الكساد الكبير، ونجاحها فى التحول إلى الرخاء غير المسبوق، مرت هذه الدول بتحولات اجتماعية جزئية، ارتفعت فيها متوسطات الدخول، وتراجع دور الدولة فى توجيه الاقتصاد الوطنى رافقه خصخصة المشروعات الحكومية، وتم التأصيل لاقتصاد السوق المعتمد على الانتفاع الاقتصادى ترويجا للوصول إلى حلم المجتمع الحر وزيادة رفاهية الشعوب التى تفتح اقتصادها على الاقتصاد العالمى وذلك تحت شعار الليبرالية الحديثة، وإذا كانت الليبرالية الحديثة قد ركزت جهودها فى بادئ الأمر على تنفيذ الاشتراكية المطبقة فى أوروبا الشرقية ونظيرتها الماركسية، إلا أن اهتمامها تحول فى سبعينيات القرن العشرين صوب النظرية الكنزية التى هيمنت على الساحة الأكاديمية والتى كانت بمنزلة المنار الذى تهتدى به السياسة الاقتصادية المطبقة فى البلدان الرأسمالية منذ نهاية الحرب

العالمية الثانية، وتدور نظرية كينز حول التوازن الاقتصادى بين المعطيات الاقتصادية مثل الاستهلاك والادخار والعرض والطلب والإنتاج والتوزيع(٨٢).

ومع تعدد الاتجاهات الاقتصادية التى راجت فى أوروبا خلال القرن العشرين وأوائل القرن الحادى والعشرين، إلا أن الاقتصاد الأوروبى حظى بعدة متناقضات شاركته فيها كيانات اقتصادية أخرى، مثل الاقتصاد الأمريكى، واقتصاد الدول الناهضة مثل الصين، الهند، والبرازيل وهى: ارتفاع نسبة البطالة مع ارتفاع الناتج القومى، وانخفاض متوسط دخل الأفراد مع زيادة معدلات الاستهلاك.

وكوسيلة لمعرفة مدى تأثير المستهلكين ظهرت معايير الرفاه، وجودة الحياة، وتعزيز رفاهية الأفراد، والتى كانت أشبه بصيحات اعتراض أطلقها علماء الاجتماع فى وجه سيل الاستهلاك المتنامى، والتنبية إلى أن الإفراط فى الاستهلاك الذى يزكيه اقتصاد السوق، والليبرالية الحديثة الداعية إلى أن السوق، هى فقط القادرة على تأمين أكبر قدر ممكن من الرفاهية للاقتصاد العالمى، وأخذت الصيحات تتعالى مصحوبة بالإحصاءات الدالة على أن تنامى الاقتصاد الوطنى فى الدول المتقدمة كان مصحوبا بالإصابة بالأمراض النفسية وزيادة حالات الانتحار، فكيف لهذا الاقتصاد أن يؤدى إلى السعادة آخذا فى الاعتبار ما أشير إليه من متناقضات أخرى.

إن إذكاء ثقافة الاستهلاك تفى آنيا بالإشباع، الذى سرعان ما يزول تأثيره بمجرد الانتهاء منه، فإذا أراد الإنسان استشعاره مرة أخرى فعليه أن يمعن فى الاستهلاك بمعدلات أكبر مما سبق، عساه أن يجد السعادة، إن ما نراه فى محلات السوبر ماركت من تكالب على الشراء من كافة الطبقات لا يشير مطلقا إلى القيمة المضافة الناتجة عن اقتناء السلع المشتراه، أكثر مما يوحى بالرغبة المحمومة فى الامتلاك.

الولايات المتحدة الأمريكية

يعد المبدأ الاستهلاكى المركزى السمة الأساسية للاقتصاد الأمريكى، متضمنا التزاما قويا باستمرار زيادة القوة الشرائية للبضائع والخدمات فى السوق، فى هذا الإطار تبلغ نفقات الاستهلاك الخاص فى الولايات المتحدة ٧٠٪ من إجمالى الناتج المحلى، لذا يعد إنفاق الأفراد المحرك الرئيسى للاقتصاد الأمريكى.

وتتركز أوجه الإنفاق الجديدة فى ارتفاع تكاليف المعيشة مثل المسكن والرعاية الصحية والمأكل والمشرب والتعليم، إلى جانب البذخ فى الإنفاق الاستهلاكى للعديد من المنتجات، وبدراسة آثار الاستهلاك وما يترتب عليها من تبعات سلبية على البيئة، مصدرها الطاقة المستهلكة فى إنتاج هذة المتطلبات والنفايات الناجمة عن هذا الاستهلاك، ظهرت جمعيات بيئية تناهض ثقافة الاستهلاك الأمريكى وتدعو المواطنين إلى الإقبال على المنتجات الصديقة للبيئة فقط.

يحتاج الترويج للنزعة الاستهلاكية البيئية توفير معلومات كافية للمستهلكين عن طبيعة هذه المنتجات والإيجابيات البيئية الناجمة عن استخدامها، مما يترتب عليه تحويل مشتريات قطاعات الاستهلاك إلى المنتجات الأكثر حماية للبيئة، والتركيز على عمليات إعادة التدوير وإعادة الاستخدام، حيث تصل نسبة وفر الطاقة نتيجة إعادة تدوير بعض المخلفات إلى ٩٠٪، فى هذا الصدد ارتفعت نسبة الأمريكان المستعدين لدفع أموال أكثر فى منتجات من أجل البيئة إلى ٦٠٪.

وعلى خلاف النزعة البيئية الاستهلاكية يأتى التركيز على خفض الاستهلاك وليس تحسينه، علما بأن خفض المعدلات يضع الأفراد فى تحد سافر مع نزعة الاستهلاك التى يلجأون إليها تحت أسباب عديدة منها البحث عن السعادة، وإثبات أنهم قادرون على شراء منتجات يستخدمها أناس متميزون أو غير ذلك من الأسباب، لذا فإن خفض الاستهلاك يحتاج إلى شجاعة شخصية يترتب عليها آثار بيئية إيجابية.

الدول النامية

عند معالجة اقتصاديات البلدان النامية، يمكن النظر إلى المسائل المتعلقة بالاستهلاك من زاوية «الحالة الخاصة» إذ إن ما يصح من النظريات الاقتصادية فى البلدان الصناعية المتطورة قد لا يصح فى البلدان الأقل نموا، كذلك فإن لكل من البلدان النامية معطياتها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها. وعلى العموم، فإن البلدان النامية تعانى فى العادة تدنى مستوى الدخل والإنتاج وغالباً ما يكون اقتصادها معتمداً على القطاعات الزراعية والخدمية، ثم إن المعطيات الديموغرافية والاجتماعية

والمؤسساتية فى البلدان النامية تختلف عن تلك السائدة فى البلدان المتقدمة، لذلك غالباً ما تعانى البلدان النامية نقصاً فى رءوس الأموال القابلة للاستثمار وفى القطاع الأجنبي، ويضاف إلى كل ذلك دائماً إشكالات تتعلق ببند أو بآخر من البنود التى يتكون منها ميزان المدفوعات، وأن المعطيات العامة وما يتفرع عنها من ضغوط وعوامل مؤثرة، ومن حوافز وإمكانات وبدائل، تعطى لمسألة الاستهلاك فى البلدان النامية أبعاداً إضافية لا نظير لها فى البلدان المتقدمة(٨٣).

وانطلاقاً من هذا كله، فإن الاستهلاك لا يولد فى البلدان النامية القوى الاقتصادية الدافعة التى يولدها فى البلدان المتقدمة اقتصادياً. بل على العكس، فإن جوهر مسألة النمو الاقتصادى فى البلدان النامية تكمن فى التقليل من الاستهلاك وفى رفع وتائر الادخار للتوسع فى بناء الأصول الثابتة المنتجة، وتحقيق أعلى نسبة ممكنة من الزيادة فى الدخل القومي. هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن معظم البلدان النامية، على خلاف الدول المتقدمة، لا تصنّع معظم السلع التى تستهلكها بل تستوردها من الخارج ولذلك فإن زيادة الاستهلاك فى الدول النامية لا تولّد فى الغالب نشاطاً فى عجلتها الاقتصادية بل تولّد النشاط فى اقتصاد الدول الصناعية المصدرة لتلك السلع وتسبب فى الوقت نفسه ضغوطاً إضافية فى ميزان مدفوعات الدول المستوردة. إن المرأة الريفية فى القرى الهندية مسئولة عن أكثر من ٧٠٪ من العمل المنزلى والزراعي، وعن الزرع والحصاد وجلب المياه، ورعاية الأطفال وتربية الماشية، ناهيك عن الواجبات المنزلية وهى أعمال تصرفها عن نمط الاستهلاك الذى نراه فى غيرها من قرى الدول النامية.

وفى الوقت الذى تسعى فيه الحكومات العربية إلى تهدئة مواطنيها يظهر تحدى جديد يتمثل فى زيادة تكلفة الغذاء والتى ارتفعت على المستوى العالمى إلى مستويات خطيرة، إلى الحد الذى جعل فئات كثيرة فى الدول النامية تواجه صعوبة فى الحصول على احتياجاتها، ويرى روبرت زوليك –رئيس البنك الدولى– أن أزمة الغذاء وارتفاع أسعاره عامل محفز على الاضطرابات وعدم الاستقرار، فهناك الذين يعانون من البطالة ولا يستطيعون الحصول على الغذاء.

وعلى العموم، فإن البلدان النامية تسعى فى العادة للحد من الاستهلاك، ولاسيما الاستهلاك الكمالي، وتحاول إيجاد البدائل المحلية للسلع المستوردة وتشجع الادخار والاستثمار وذلك كله بالتخطيط الاقتصادى والاجتماعى وباعتماد السياسات المالية والنقدية الهادفة إلى تحقيق أعلى نسبة من النمو الممكن فى الدخل من جهة وإلى دفع حركة التطوير الاقتصادى والاجتماعى من جهة أخرى.

إن قضية التنمية، وإن احتلت حقيقة جانبا من اهتمام كل العرب المعاصرين، إلا أن التخطيط المتكامل لايزال فى شأنها أملا يراود المؤمنين بوحدة هذه الأمة، والمدركين لمخاطر نفاد المخزون النفطى تحت الرمال العربية، أو ظهور بدائل أكثر تنافسية، إن المصالح الاقتصادية كثيرا ما تبدو متعارضة فى المدى القصير، بين بلاد تريد أن تقطع طريق التنمية قفزا بغير إبطاء، سباقا مع الزمن، ولحاقا بالدول المتقدمة التى عرفها العرب واختلطوا بها خلال معاملات البيع والشراء، ومعاملات استيراد الخبرة وتوظيف الخبراء، أو خلال جولات السياحة والتعليم وتسويق المنتجات، وبلاد عربية أخرى تعيش أزمة ندرة الموارد.

الأزمة المالية العالمية

على الرغم من أن الأزمة المالية العالمية بدأت فى الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن آثارها انتقلت إلى الاقتصاد العالمى وتأثر بها بشكل كبير الدول الأكثر تقدما ممثلة فى دول الاتحاد الأوربى واليابان وكوريا الشمالية، وذلك لارتباط هذه الكيانات بشكل مباشر بالولايات المتحدة الأمريكية.

بدأت الأزمة كنتيجة للتوسع فى تسويق العقارات لمحدودى الدخل فى الولايات المتحدة الأمريكية دون مراعاة للحدود الائتمانية السليمة، وبشروط تبدو سهلة للوهلة الأولى ولكن بعقود تضمنت نصوصا تجعل القسط يرتفع مع طول مدة الإقراض، وعند عدم السداد لمرة واحدة تؤخذ فوائد القسط ثلاثة أضعاف عن الشهر الذى لم يتم سداده، وخلال عامى ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ بدأت أسعار الفائدة فى الارتفاع على غير المتوقع مما أدى إلى تزايد التزامات محدودى الدخل حيث ارتفعت أعباء قروض العقارات التى التزموا بها بالإضافة إلى القروض التى تشكل قيمة العقارات ضمانا

لها فامتنع الكثيرون عن السداد بعد أن أرهقتهم الأقساط المتزايدة لتبدأ أسعار العقارات فى الانخفاض(٨٤).

ومع استمرار هذا الوضع على مدى سنوات عديدة شجع ذلك البنوك وشركات التمويل العقارى فى أمريكا على توريق هذه المديونية العقارية فى شكل أسهم وسندات حملت درجة مرتفعة من التقويم المالى بحيث دخلت فى المحافظ الاستثمارية لبنوك أوروبا وبنوك شرق آسيا فى الدول ذات الفوائض المالية الضخمة، استنادا إلى أن هذه الأسهم والسندات تعكس ملكية عقارية قوية ضامنة للسداد، وفى ظل تزايد مخاطر عدم السداد قامت البنوك وشركات العقارات ببيع ديون المواطنين فى شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمان العقارات، الذين لجأوا بدورهم –بعد أن تفاقمت المشكلة– لشركات التأمين التى وجدت فى الأزمة فرصة للربح بضمان العقارات فيما لو امتنع محدودو الدخل عن السداد.

ومع تعاظم عجز الموازنة العامة للحكومة الأمريكية نتيجة الإنفاق والذى صاحبه عجز أكبر فى الميزان التجارى للدولة، بدأ تحول ملحوظ من الدولار إلى العملات الرئيسية الأخرى فى التسويات الدولية، وبالتالى انخفاض ملحوظ فى سعر صرف الدولار وحجم التدفقات المالية إلى الولايات المتحدة الأمريكية انعكس على السيولة التى تمتعت بها سوق المال الأمريكية والتى كانت تضمن الاستمرارية فى الحلقة المفرغة السابقة، ونجم عن ذلك سلسلة من العجز فى سداد المديونية العقارية نتيجة لبوادر الكساد المقبل مع ارتفاع عبء المديونية على المقترضين بما يفوق قدراتهم المالية خاصة مع انقضاء فترة السماح الأولى المصاحبة للعديد من القروض العقارية مما أدى إلى توقفهم عن السداد وانعكاس ذلك على قدرة شركات التمويل العقارى على سداد ديونها إلى البنوك، مما اضطر العديد منها إلى إعلان توقفه أيضا عن سداد الودائع، الأمر الذى انعكس على درجة ثقة العالم فى الملاءة المالية لهذه المؤسسات، وبالتالى انتشرت موجة من التوقف لدى العديد من البنوك العالمية والمؤسسات المالية، مع امتداد موجة فقدان الثقة إلى أسواق المال العالمية التى واجهت موجات متتالية من الانخفاضات زادت من حدة أثر الأزمة المالية مما اضطر العديد من الحكومات

الغربية ودول شرق آسيا إلى رفع ضمانها للودائع لدى بنوكها إلى أضعاف ما كانت عليه لوقف زيف السحب المفاجئ على هذه البنوك(٨٥).

كذلك قام العديد من الحكومات بضخ أموال عامة فى أسواقها لشراء الأصول المتعثرة إما مباشرة أو من خلال الجهاز المصرفي، كما قامت البنوك المركزية بتخفيض أسعار الفائدة واتباع سياسات نقدية ميسرة لزيادة حجم النقود فى مجتمعاتها، وعقدت اجتماعات دولية لمناقشة مدى ملاءمة استمرار النظام المالى العالمى الحالى مع بحث مدى الحاجة إلى تعديل النظم الأساسية لمؤسستى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بما يسمح لها بالتدخل فى عملية الإنقاذ.

وعندما تفاقمت الأزمة وتوقف محدودو الدخل عن السداد اضطرت الشركات والبنوك لمحاولة بيع العقارات محل النزاع والتى رفض ساكنوها الخروج منها فعجزت قيمة العقارات عن تغطية التزامات البنوك أو شركات العقار أو التأمين، مما أثر على السندات فطالب المستثمرون بحقوقهم عند شركات التأمين فأعلنت أكبر هذه الشركات «AIG» عدم قدرتها الوفاء بالتزاماتها تجاه ٦٤ مليون عميل تقريبا مما دفع بالحكومة الأمريكية إلى منحها مساعدة بقيمة ٨٥ مليار دولار مقابل امتلاك ٧٩,٩٪ من رأسمالها، ولحق بها كثير من المؤسسات المالية الأمريكية مثل مورجان ستانلي، وجولدمان ساكس، وليمان برزرز.

وبالنسبة للاستثمارات فى قطاع الطاقة فمن المنطقى أن تتأثر لأن الدول الأوربية والآسيوية عندما ضخت أموالا فى مصارفها إنما كان بهدف خدمة المجتمع الداخلى فى هذه الدول وليس تصدير هذه الاستثمارات للخارج لإنتاج البترول، وبالتالى فمن الصعب تحريك هذه الأموال للاستثمار خارجيا، مما سوف يؤدى إلى فتور همة المستثمرين إلا أن الأمل يرتبط بأن الأمور المتعلقة بالطاقة ينظر لها كناحية استراتيجية فى تأمين الإمدادات بما يمكن أن يعيد للاستثمارات العالمية القوة والنشاط بعد فترة قصيرة(٨٦)، وقد أثرت الأزمة المالية على قطاع الطاقة –على الرغم من انهيار أسعار البترول– فانخفض الطلب على موارد الطاقة وتحديدا البترول والغاز الطبيعي، ومن المتوقع أن تنخفض معدلات الطلب من جانب الدول على هذين البديلين.

وعلى الرغم من أن حسابات تأمين الطاقة –ليس فقط فى الدول العربية ولكن فى كل دولة– هى حسابات استراتيجية ينبغى ألا تتأثر بالظروف والمتغيرات من ناحية أهدافها الاستراتيجية، إلا أن المؤشرات تشير إلى بعض التغيرات فى الطلب على موارد الطاقة، وعليه فمن المنتظر أن تواجه الدول العربية المصدرة للبترول والغاز الطبيعى خفضا فى إيراداتها لن يقل عن ٦٠٪(*) إذا استمرت أسعار البترول على نفس الوتيرة، ومن الممكن تعويض هذا الخفض فى الإيرادات بزيادة الإنتاج إلا أن هذا الأسلوب يعنى إهدار للموارد إلى جانب احتمال انهيار الأسعار حيث تؤدى الزيادة فى العرض إلى خفض الأسعار فتزيد الخسائر، وبناء على هذا يجب تقييم الوضع فى كل دولة على فترات متقاربة ووضع خطط تتميز بالديناميكية بمعنى سهولة تغييرها لتلبى المتطلبات والمستجدات سواء على الساحة المالية أو فى مجال البترول.

أيضا، طرحت بعض الأصوات ضرورة وجود نظام عالمى للرقابة المالية وذلك لعدم الثقة فى النظم المحلية لكل دولة على حدة، وبهدف المحافظة على استقرار الأسواق وخاصة أسواق دول رأس المال، أى أن الدعوة إلى عولمة النظام المالى العالمى يجب أن ترتبط بعولمة الرقابة، إلا أن دور النظام المقترح للرقابة غير واضح المعالم، لتطرح أسئلة من قبيل هل يقوم النظام المقترح بتحديد قنوات للتعامل مع الوفورات المالية؟ وما أبعاد تدخله فى السياسات المحلية لكل بلد؟ وهل يسمح لهذا النظام بالمتابعة والتوجيه أم المتابعة والإلزام؟ وأخيرا هل سيتدخل فى مجالات استثمار الدول كل على حدة؟، كل هذه الأسئلة تستدعى إجابات يختلف صداها من دولة لأخري!!.

تمويل مشروعات الطاقة

تتلخص آليات تمويل تكنولوجيات توليد الطاقة الداعمة للتنمية فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، من خلال مفهومين، الأول: آليات التمويل لدعم احتياجات الطاقة بصفة عامة والطاقة النظيفة بصفة خاصة، والثانى: آليات دعم التكنولوجيا لرفع معدلات التنمية الوطنية.

(*) مقارنة بما كانت عليه الأسعار في يوليو ٢٠٠٨.

وفى حين يتوافر لدى الدول المتقدمة الملاءة المالية التى تساعدها على أن توجه جهودها فى كلتا الآليتين بما يسمح لها بتطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة والعمل على نشرها، نجد أن ما تعانيه الدول النامية من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية تتطلب رفع معدلات التنمية والاستثمار لمجابهة التكاليف المرتفعة لتحسين البنية الأساسية والتى تشمل (الطاقة، والاتصالات، وندرة الإمكانيات البشرية المتميزة، والاعتماد على الأسواق الخارجية، وارتفاع الديون، وقلة الإنتاج، والاعتماد الزائد على المساعدات الخارجية) لا يسمح لها بتحقيق معدلات نمو مرتفعة للتقنيات الحديثة بالشكل المطلوب، لذا تحتاج آليات تمويل تكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتجددة اهتماما متميزا لاحتياجات الدول النامية وتحديدا تطبيقها على مستوى الطبقات الفقيرة والمهمشة فى هذه الدول، ويرجع السبب فى إيثار التقنيات الحديثة بهذا الاهتمام حاجتها للمساندة من جانب متخذى القرار وأولئك المسئولين عن التدابير المالية لإنشاء مشروعات طاقة نظيفة(٨٧).

وتعد آليات التمويل إحدى العقبات التى تواجه تنمية مشروعات الطاقة المتجددة فى الدول النامية، حيث تتطلب هذه المشروعات -كغيرها من المشروعات- رءوس أموال كبيرة يتم توفير معظمها من قروض بنكية أو من صناديق تمويل، وبالتالى يبحث المستثمر عن الشروط الميسرة التى تتميز بانخفاض معدل الفائدة وطول فترة السماح، ونظراً لأن هذه الشروط لا تتوافر محليا فإن الجهات المستثمرة فى الطاقة المتجددة تلجأ إلى صناديق المال الأجنبية للاقتراض منها والتى تتميز عادة بشروطها الميسرة.

ولقد حققت السيولة النقدية فى بعض الدول النامية نمواً ملحوظا مرجعه الارتفاع فى صافى رءوس الأموال الأجنبية الذى عكس التطورات الإيجابية فى الوضع المالى للعديد من الدول من جهة، ونمو الائتمان المحلى الممنوح للقطاع الخاص من جهة أخرى، إلا أن التوسع فى السيولة النقدية المحلية انعكس على معدلات التضخم وأسعار العقارات بدرجات متفاوتة.

وعلى الرغم من ذلك، فمع تنامى المؤشرات المالية الإيجابية، نلاحظ ضعف التمويل الذاتي (المحلى) لمشروعات الطاقة المتجددة فى تلك الدول لتأتى القروض الأجنبية ومعها شروط ملزمة بالتطبيق تتمثل أقلها فى تعظيم نسبة المكون الأجنبى (من ٧٥ إلى ٨٥٪) فى تلك المشروعات وبالتالى تهميش العنصر المحلى فتتأثر سلة التصنيع المحلي سلبيا، وقد أدت هيمنة القروض الأجنبية إلى رواج أسواق الدول المقرضة لتنشط معها الأبحاث العلمية ويتطور التصنيع وتنمو الشركات والأعمال ذات الصلة بها (المكاتب الاستشارية، النقل، قطع الغيار، .. إلخ) وبالتالى ضمور مثيلاتها فى الدول المقترضة، الجدير بالذكر أن المشاركات المحلية فى إنتاج مكونات أنظمة الطاقة المتجددة بالدول النامية تنحصر فى بعض المعدات الكهربائية مثل الكابلات والمحولات، وأيضا الأعمال المدنية مثل الطرق والقواعد الخرسانية، داعية إلى إيجاد آليات دعم مالى محلى لجذب الاستثمارات العالمية فى تصنيع معدات الطاقة المتجددة محليا.

ونظرا لما يمثله الاقتراض من المصارف الأجنبية من سلبيات على القطاعين المصرفى والصناعي الوطنى، فإننا سوف نعرض فى الصفحات التالية لسبل ووسائل تستطيع معها المصارف وصناديق المال الوطنية توفير التمويل اللازم لمثل هذه المشروعات، وبالتالى تنمية القطاع الصناعى وعلى التوازى محاولة توطين تكنولوجيات حديثة. وتتطلب مواجهة تلك التحديات تعظيم استفادتها من الفوائض المالية المتزايدة من خلال توجيهها إلى الاستثمارات المنتجة فى القطاعات غير النفطية من أمثلة تصنيع مكونات أنظمة الطاقة المتجددة وتطوير البنى التحتية ورأس المال البشري، وتتطلب أيضا، توفير البيئة الاقتصادية والتجارية المواتية لتحسين مردود الاستثمار المحلى بما يسهم فى تحقيق استدامة النمو ورفع مستوى المعيشة، بالإضافة إلى الاستعداد لاستقبال توافد الاستثمارات الأجنبية التى يمكن أن تجد فى الأسواق المحلية مجالا لتنمية استثماراتها فى مجال الطاقة المتجددة.

آثـــار قصور التمويل الوطنى

على الرغم من برامج التعاون الدولى المتعددة التى تم تنفيذها فى مجالى الطاقة

المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة، إلا أن الاستثمارات المحلية والدولية التى أتيحت لتطوير نظم الطاقة المستدامة تحتاج إلى المزيد من النمو وذلك بالمقارنة مع الاستثمارات الضخمة التى أدرجت للنظم الطاقة التقليدية والتى تم تنفيذها دون مراعاة لمعايير الاستدامة؛ كما تعد محدودية التعاون والتنسيق الإقليمى فى مجال تمويل مشروعات الطاقة، والاعتماد المفرط على برامج التمويل الأجنبى فى تطوير نظم الطاقة البديلة إحدى النقاط الجديرة بالدراسة(٨٨).

وبصفة عامة، تحتاج المشروعات إلى مجموعة من الخدمات المالية المتنوعة أهمها الحصول على قرض مالى لبدء المشروع أو استخدامه فى تشغيل المشروع أو توسعته، وهنا تثار قضايا أساسية هي: هل سيحصل المقترض على القرض بشكل فردى أم مع مجموعة من الشركاء؟ وهل هو قرض وحيد بناء على حاجة معينة أم أنه ضمن سلسلة متدرجة من القروض المتتابعة؟ وما قيمة الفائدة والرسوم التى يدفعها المقترض؟.

على نحو آخر، يعد توفير التمويل اللازم لمشروعات الطاقة المتجددة إحدى النقاط الرئيسية الداعمة لنشر تطبيقاتها خاصة أنها تحتاج إلى رأس مال مرتفع بالمقارنة بالتكنولوجيات التقليدية، مما حدا بالدول المتقدمة إلى تخصيص القروض الميسرة التى تتميز بانخفاض نسب فوائدها وطول فترات السداد لتمويل هذه المشروعات، فانتشر استخدام هذه التكنولوجيات فى الدول المتقدمة وإن تباينت نسب الاستخدام من دولة لأخرى بحسب الآليات المعتمدة ومدى مواءمتها لآليات السوق فى كل بلد.

إذا هناك احتياج مستمر لتوفير مصادر تمويل كبيرة وكافية لمساندة الجهود الرامية لتحقيق استدامة قطاع الطاقة فى البلدان النامية، ومع غياب أو ضعف استثمارات القطاع الخاص فى مجالات الطاقة المتجددة بالدول النامية تحتاج جهات الاستثمار إلى آليات تشجيع القطاع الخاص للاستثمار فى هذه المجالات مما يتطلب تحقيق استقرار اقتصادي، وتوفير حرية التجارة وتطبيق سياسات استثمار جاذبة. إلى جانب استحداث آليات مناسبة لخفض مخاطر التمويل، وجذب الاستثمارات،

مع العمل على زيادة حجم الاستثمارات الموجهة إلى تطبيقات التقنيات المتجددة وقيام الدول وجهات التمويل بوضع ترتيبات تمويل مرنة، خاصة لنظم الطاقة الريفية متضمنة توفير قروض ميسرة، ومصادر تمويل دوار فى إطار من ترتيبات تعاونية مشجعة.

ومن خلال السياسات المتبعة عالميا يتبين عدم وجود سياسة محددة يمكن التوصية باتباعها بهدف تنمية الطاقة المتجددة، إنما توجد حزمة تتنوع مكوناتها ويتحدد الانتقاء منها بحسب معطيات كل بلد من: وضع الطاقة، والكيان الاقتصادي، ووفرة البدائل. كما تبين التجارب إمكانية تنفيذ سياسة ما لفترة زمنية محددة ثم تطويرها أو استبدالها بحسب المعطيات فى حينها(٨٩)، يتم هذا بغرض تحقيق الأهداف المنشودة فى ظل اعتبارات من قبيل، إعادة هيكلة سوق الطاقة، وتبنى برامج طموحة لرفع كفاءة الطاقة فى المجالات المختلفة (سكنية، تجارية، صناعية، .. إلخ) على المستويات الوطنية والإقليمية، كما نفذها الاتحاد الأوربى.

أمر آخر تظهره الخبرات العالمية، ألا وهو ضرورة التحرك فى كيانات اقتصادية كبيرة تستطيع أن تواجه تحديات الطاقة، لذا فنحن فى حاجة – على المستوي العربى – إلى جهد تستحدث فيه كيانات لامركزية تجيد توزيع الأدوار وتبادل المعلومات والخبرات فيما بينها من خلال تعاون فاعل ومثمر، تعاون يستثمر الوفورات المالية لتوجيهها فى القطاعات المختلفة للطاقة، وعلينا أن نعلم أن قوانين السوق لا تسمح بوجود فراغ استثماري، بمعنى أن وجود فرص استثمار حقيقية وجادة وذات عائد مربح كفيل بتكالب القوى الاقتصادية –ويقصد بها المستثمرون– على بذل محاولات اقتطاع أجزاء منها، وبعبارة أخرى إذا توافرت أسواق للطاقة المتجددة فى مصر فإن شركات التصنيع والمكاتب الاستشارية العالمية وغيرها من القوى الاقتصادية سوف تحاول الاستفادة من هذه الفرص، فإذا لم تملأه الموارد والقدرات المحلية تشغله القدرات الأجنبية وتحوله إلى ما يفيد أغراضها وأسواقها هي، وسيقتصر الدور المحلى هنا إما على مساندة هذه القوى بمعنى الدخول فى شراكات تقل فيها

نسبة الشريك المحلى نظرا لغياب دوره فى تصنيع التكنولوجيا المستخدمة أو مجرد مكاتب للوكالة تسعى بشتى الطرق لفوز موكليهم بالمزيد من قطع الكعك نظير الرضا بالفتات.

إن الاعتماد على المنح والمساعدات المادية الأجنبية فى دعم مشروعات الطاقة المتجددة وغيرها من المشروعات يرهن تطور هذه القطاعات بما يتم تقديمه أو جلبه من مساعدات، وهى أمور لا تضمن دفع تطبيقاتها إلى الأمام مما حدا بدول مثل الهند والصين إلى استثناء المنح والمساعدات من خطط التنمية، ففى الهند مثلا تبلغ نسبة المنح المشاركة فى عمليات التنمية ٠,٥٪ من إجمالى الإنفاق العام على المشروعات، أى أن الحافز للتنمية لابد وأن يكون ذاتى المصدر فى المقام الأول.

على نحو آخر، يجب ألا تتجه الدول النامية إلى الانفتاح الموسع غير المدروس فى تصنيع مكونات أنظمة الطاقة المتجددة، حتى لا تدخل فى تجربة التقييم الخاسر مع المنتجات المماثلة المصنعة فى الدول المتقدمة (الفتية)، والتى عادة ما تكون ذات جودة أعلى وأسعار أقل نظرا لما مرت بها مراحل الإنتاج من تطور يصعب أن تنافسها فيه الأسواق الناشئة، وبالتالى فإن الأمر – فى الدول النامية– يستدعى تركيز التصنيع على بعض المكونات التى يمكن أن تحقق منافسة مع نظيرها الأجنبى وعدم قصر استخدام هذه المكونات على السوق المحلي، بل النظر فى إمكانية تسويقها إقليميا وعالميا طبقا لمعايير التنافسية الدولية والتى تعرف على أنها قدرة البلد على الإنتاج بمعدلات أعلى وأكفأ نسبيا(٩٠)، ويقصد بالكفاءة، تكلفة أقل بإدخال تحسينات فى العملية الإنتاجية، وارتفاع الجودة وفقا لأفضل معلومات فى السوق وتقنيات الإنتاج، والملاءمة التى تمثل الصلة مع المتطلبات العالمية وعدم قصرها على المتطلبات المحلية فقط.

على المستوى العالمى تلجأ الدول الفتية– فى بعض الأحيان إلى دعم أسواق الطاقة المتجددة من خلال تنمية استخداماتها فى الدول النامية، وذلك لقاء استمرار تنمية تطوير التكنولوجيات المستخدمة وتقليل الفترات الزمنية اللازمة لاستكمال مراحل التطور، ويمكن تلخيص مستويات التعاون بين الدول الفتية وتلك الناشئة كما فى

جدول (٤-١).

نوع الدعم	العائد من الدول المانحة	العائد على الدول المقترضة	موقف الطاقة المنتجة	حجم المشروع
قروض تمويلية	تنمية تكنولوجية	توفير التمويل قد يتحقق ربح	يمكن تصدير الفائض	صغير أومتوسط
دعم تقني	تأمين مصادر الطاقة مقابل مادي	تنمية تكنولوجية	تصدير جزئي أو كلى	كبير

جدول (٤-١): مستويات وآثار التعاون بين الدول المتقدمة والنامية فى مجال الطاقة المتجددة

من هنا يظهر لنا أنه فى حال توفير الدول المتقدمة الدعم المالى ممثلا فى شكل قروض تمويلية لمشروعات الطاقة المتجددة المقامة فى الدول النامية فإن العائد على الدول المانحة يتمثل فى ضمان تواصل التنمية التكنولوجية لمعدات الطاقة المتجددة واختزال دورة التطور لهذه المعدات ليزيد الاعتماد عليها فى الوفاء بمتطلبات الطاقة فى مدة زمنية قصيرة، فى حين يعود ذلك بالنفع على الدول المقترضة فى توفير الأموال اللازمة لإنشاء هذه المشروعات مع عدم ضمان الربحية.

ويرجع عدم ضمان ربحية المشروعات لآليات التعامل مع الطاقة المنتجة من المصادر المتجددة فى الدول النامية فإذا تم بيعها أخذا فى الاعتبار تحقيق هامش ربح يسمح للدولة بتغطية الديون فإن المشروع يعطى ربحية تسمح على الأقل بتكراره، أما إذا تم بيع الطاقة المنتجة بسعر مدعم -أقل من تكلفة الإنتاج- فإن المشروع لا يحقق عائداً إيجابياً ويضع الشكوك فى إمكانية تكراره مستقبليا. ونظرا لكون أسعار الطاقة فى الكثير من الدول النامية تكون مدعمة فإن معظم مشروعات إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة لا تحقق ربحا مما يعرض الاستثمار فى هذه المشروعات لمخاطر التوقف وعدم الاستمرارية.

وعادة ما يشير حجم المشروعات المستقبلية إلى مستوى التطور فى الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، ففى حالة الاعتماد على المصادر الخارجية فى توفير

التمويل المحلى عادة ما يخصص القرض لتمويل مشروعات من المستوى الصغير أو المتوسط، وعلينا أن نعلم أن هذا التعريف يختلف باختلاف التطبيق فإقامة مزرعة رياح تقل قدرتها عن ٢٥ م.و. -فى الوقت الراهن- تعتبر مشروعاً صغيراً فى حين أن نفس القدرة فى مشروعات الخلايا الشمسية تعد مشروعا كبيرا، أما المشروعات المتوسطة فى مجال طاقة الرياح فتتراوح قدرتها -حاليا- من ٧٥ ميجا وات إلى ١٥٠ ميجا وات، ومن الجدير بالذكر أن هذا التقسيم يختلف بمرور الزمن ففى التسعينات من القرن الفائت كان الإعلان عن إنشاء محطة رياح تتراوح قدرتها حول ٣٠ ميجا وات كفيلاً بجذب أكبر شركات تصنيع التوربينات العالمية، أما الآن ومع تزايد النهم العالمى لإنشاء مزارع رياح فقد أصبحت الدعوات لإنشاء مشروع بقدرة ١٠٠ ميجا وات لا يفتح شهية الشركات المصنعة للمناقشة، حيث ارتفعت المتوسطات العالمية إلى عدة مئات، ففى مايو ٢٠٠٣ أعلنت كندا عن إنشاء ١٠٠٠ ميجا وات (٩١) بنظام المناقصات التنافسية(*). وتم توقيع العقود فى أكتوبر ٢٠٠٤ لتنفذ هذه المشروعات فى الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٢، ثم فى أكتوبر ٢٠٠٥ أعلن عن طرح مناقصات لتركيب ٢٠٠٠ ميجا وات يتم تركيبها فى الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٥ وبيع الكهرباء المنتجة منها لمدة ٢٥ عاماً، وفى عام ٢٠٠٨ أعلن عن طرح ٥٠٠ ميجا وات دفعة واحدة(٩٢).

وعلى النقيض فإن الدول النامية التى تستطيع أن توفر التمويل اللازم لمشروعات الطاقة المتجددة وبخاصة إذا كان من موارد محلية، تستطيع فى الوقت نفسه جذب التكنولوجيات العالمية مما يؤدى إلى تطوير أسواقها وتنميتها، إلا أن اجتذاب التكنولوجيات العالمية للاستثمار فى مجالات الطاقة المتجددة، وتحديدا إنشاء المصانع اللازمة لتصنيع مكونات أنظمة إنتاج الطاقة سواء كانت من الرياح أو الشمس أو غيرها، ترتبط بشكل كبير بالخطط الوطنية التى تضعها الدول النامية وتلتزم

(*) بمعنى تنافس الشركات فى تقديم أقل سعر للطاقة المنتجة من مزرعة الرياح وفى هذا النظام تتولى الشركات توفير التمويل اللازم لشراء المزرعة وتركيبها وتشغيلها وصيانتها مع الاتفاق على سعر بيع للطاقة المنتجة خلال مدة العقد الموقع مع الدولة.

بتنفيذها، ففى الهند أعلنت الدولة التزامها بتركيب ١٠٠٠ ميجا وات من توربينات الرياح سنويا، مما دفع المصانع العالمية لإنتاج التوربينات إلى فتح خطوط إنتاج لها فى الهند، الأمر الذى أدى مباشرة إلى تنمية عمليات التصنيع المحلى وإنتاج قطع الغيار اللازمة لعمليات التشغيل والصيانة، وحاليا يوجد فى الهند شركات متعددة عالمية ووطنية تحتل مكانة متقدمة فى تصنيع توربينات الرياح عالميا، وفى العام الماضى تم تركيب ١٦٠٠ ميجا وات فى الهند مما أعطى ثقة ومصداقية للخطط الوطنية، ونفس الشئ حدث فى الصين التى أنشأت فى عام ٢٠٠٧ فقط ٣٠٠٠ ميجا وات من توربينات الرياح، وفى عام ٢٠٠٨ ضاعفت القدرة المركبة من حوالى ٦٠٠٠ ميجا وات إلى ١٢٢٥٠ ميجا وات، وبنهاية عام ٢٠١٠ احتلت الصين المركز الأول عالميا من حيث القدرات المركبة والتى بلغت حوالى ٤٤ ألف ميجا وات.

دور القطاع الحكومي

يشير مصطلح «التمويل البيئى» إلى معيار تمويل المنتجات من المصارف التجارية للاستثمار فى التكنولوجيا النظيفة مثل معدات الطاقة المتجددة، نظم ترشيد الطاقة، التحول للوقود الأنظف، .. إلخ، ويمثل تمويل شراء هذه المعدات والنظم الأهداف الرئيسية لسوق الطاقة المتجددة، كما يعد إيجاد وتعزيز واستمرار الطلب على تلك المكونات شرطا أساسيا للحصول على التمويل من المؤسسات المالية المعنية، وفى هذا الإطار، يبرز للقطاع الحكومى دوران أساسيان حتى يمكن إنشاء السوق وضمان استمراريتها هما: أولا: عرض مجموعة من الأدوات والآليات لإيجاد حوافز واسعة النطاق وطويلة الأجل لضمان استمرار الطلب، ثانيا: المساعدة فى التنسيق بين الأنشطة المختلفة للجهات الفاعلة ووضع تدابير وأدوات لإيجاد طلب على الاستثمارات تضم مجموعة متكاملة من التمويل المستهدف، من قبيل طرح صكوك/أسهم لرفع معدلات الطلب على سوق المنتجات البيئية مع اتخاذ التدابير اللازمة للحد من المخاطر البنكية مع وضع معايير لدعم الكفاءة فى توزيع وتقاسم الأعباء حيث إن نجاح هذه البرامج يعد أمراً معقداً.

ونظرا لأن تكنولوجيا كفاءة استخدام الطاقة وتطبيقات الطاقة المتجددة يمثلان

الجزء الأكبر من سوق التكنولوجيات النظيفة، سواء فى البلدان النامية أو المتقدمة، فأولا وقبل كل شيء، تحتاج المؤسسات المالية من القطاع الحكومى إلى إطار عمل يعطيها حق الاستثمار فى منتجات بيئية نظيفة، مع إمكانية الحصول على فكرة جيدة عن ظروف السوق المثالية للتمويل البيئى من خلال النظر إلى خصائص المنتجات التى غالبا ما تكون البنوك على استعداد لتمويلها، فعلى سبيل المثال نجد أن العقارات والهواتف المحمولة والسيارات تتميز بارتفاع واستمرارية الطلب على التمويل السنوي، لذا يكون لدى المصارف احتمالات جيدة لزيادة الإنتاجية، كما أن موظفى البنك يدركون ويعرفون هذه المنتجات بشكل جيد بل ويتعاملون معها، لذا لا تحتاج البنوك لتدريب موظفيها للتعرف على هذه التقنيات، يضاف إلى ذلك انخفاض تكاليف المعاملات بمفهوم التوحيد القياسى للإجراءات.

من هنا يتحتم أن تتسم سياسات الطاقة بالوضوح وأن تكون محددة بما يكفى لتحسين الوضع المصرفى للمشروعات وتوفير ظروف مواتية للنمو المطرد فى السوق فى قطاع الطاقة المتجددة، بما يؤهلها للتطبيق على المدى الطويل لتحقيق أهدافها، ومن السياسات التى يمكن أن تساعد بشكل كبير فى تنشيط أسواق الطاقة النظيفة، تخصيص جانب من استهلاك الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة (مثل الحديد والألومنيوم والسيراميك) من المصادر المتجددة، بمعنى أن يتم حساب جزء من استهلاك الطاقة الكهربائية بهذه المصانع بسعر متوسط للطاقة المنتجة من مصادر متجددة، ليعطى الفرصة لمشروعات الطاقة المتجددة للنمو بشكل مطرد، أو تخصيص نسبة من الضرائب المفروضة على الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة والملوثة للبيئة فى دعم تكنولوجيا الطاقة المتجددة، أو وضع سياسات تسعير ملائمة فى قطاع الكهرباء تعتمد على نظام شرائح الاستهلاك، بحيث تضمن التعريفة -لمؤسسات الأعمال- استرداد استثماراتها وتحقيق أرباح تساعدها على استمرارية عملية الاستثمار مع إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار فى إنتاج الطاقة المنتجة من المصادر المختلفة وتسويقها إما لمستهلكين أو للشبكة القومية، إلى جانب إنشاء نظم مركزية للتسخين الشمسى للمياه للوحدات السكنية والخدمية والفندقية وغيرها.